

**جامـعــة عـــدن**

**كلية الآداب**

**قسم الدراسات العليا والبحث العلمي**

**قســــم الجغرافيــا**



التوزيع الجغرافي للجرائم في محافظة حجة

دراسة في الجغرافيا الاجتماعية

**رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب – جامعة عدن**

**لنيل درجة الماجستير في الآداب من قسم الجغرافيا**

مقدمة من الطالب

**أمين يحيى قائد الأعور**

إشراف الأستاذ الدكتور

**عبد الرقيب سعيد ثابت**

1432هـ ـــ 2011م

**REPUBLIC OF YEMEN**

***UNIVERSITY OF ADEN***

***FACULTY OF ARTS***

***HIGH STUDIES & SCIENTIFIC RESEARCH SECTION***

***GEOGRAPHY SECTION***

**CRIME IN HAGGAH GOVERNORATE**

**STUDY IN SOCIAL GEORGRAPHY DISSERTATION**

**PRESENTED TO THE SENATE OF THE FACULTY OF ARTS – UNIVERSITY OF ADEN**

**TO OBTAIN MASTER DEGREE IN ARTS FROM GEOGRAPHY SECTION**

***Presented by Student:*** ***Supervised by Dr.***

Amin Yahya Kaid Al-Awar Abdul Raqeeb Saeed Thabet

**2010**

ملخص الرسالة

 مع النمو المتواصل في زيادة معدلات الجريمة ، وتعدد أنواعها وتنوع مخاطرها ومهددات السلامة والطمأنينة العامة ، تبرز في الأفق مشكلة الجريمة في المجتمعات البشرية بشكل عام ، وفي منطقة الدراسة (محافظة حجة ) بشكل خاص ، والتي تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع ، وتتصاعد خسائرها البشرية والمادية يوماً بعد يوم ، مجسدةً آثارها في صورة من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ، التي تلازم المجتمعات البشرية على المدى البعيد.

 ولعل في هذا ما يدعونا جميعاً إلى التفاعل مع مشكلة الجريمة والبحث عن الحلول وتطوير الخيارات والبدائل وأساليب مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، المؤدية إلى الانحراف وارتكاب الجريمة .

 وتكمن أهمية هذه الدراسة في تناول موضوع الجريمة في محافظة حجة ، وتحليل أسبابها ، وتوضيح العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية وعلاقتها بالجريمة ، وأيضا البحث عن العوامل المؤثرة والدافعة والمشجعة على ارتكاب الجريمة ، بهدف الوصول إلى أحسن النتائج وتعزيز وقاية المجتمع وتحصينه من انتشار ظاهرة الجريمة والحد منها في المجتمع .

 وقد كشفت نتائج هذه الدراسة ، من حيث الخصائص الاجتماعية ، أن الجريمة في محافظة حجة جرائم ذكور بنسبة 95.5% ، وتتركز الجريمة في الفئة العمرية (20 –اقل من 40 سنة ) وبنسبة 72.3% ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معظم الجناة متزوجين ، كما تكشف نتائج هذه الدراسة ، ارتفاع معدل الجريمة في المستويات التعليمية المتدنية ( أمي – يقرءا ويكتب ) وبنسبة 67.2% ، كما تكشف نتائج هذه الدراسة أيضا أن انتشار ظاهرة حمل السلاح والثأر القبلي ساعد على ارتفاع معدل الجريمة في منطقة الدراسة ، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة عن ارتفاع معدل الجريمة – نظراً للوضع الاقتصادي المتدني – وربط بين الدخل المنخفض وارتفاع مرتكبي الجريمة ، وكذلك ارتفاع نسبة الجناة العاطلين عن العمل ، وأيضا العاملين في القطاع الزراعي ، بسبب خلافاتهم على حدود الأراضي الزراعية ومواقعها ، كما تكشف نتائج هذه الدراسة على توطن جرائم الاعتداء على الأشخاص – على ما عداها من الجرائم ، وأنها تتركز في المديريات التي تكون حي الأعمال المركزية أو القريبة منها ، والتي تتعرض لضغوط بشرية وإنشائية أو تجارية ..وغيرها، من العوامل التي ساعدت وأغرت على ارتكاب الجريمة.

 وعلى ضؤ ماانتهت إليه الدراسة من نتائج , فقد تم تحديد بعض التوصيات الهادفة إلى مكافحة الجريمة وضبطها من جانب ، والى مكافحة المشكلات الاجتماعية في بلادنا وخدمة للبحث العلمي في هذا المجال ، والذي يشكل بلا ريب آلية مهمة في تطوير الاستراتيجيات الساعية لمكافحة الجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

**Abstract**

As crime rates continues to increase and their kinds become so numerous as to threaten Public Safety and tranquility the problem of crime appears in the horizon in the human socialites in general. In the study society in (Haggah Governorate) in particular which leads to destabilization of security of individual and society. Its human and material losses escalate day by day in the form of social, economic, and psychic diseases which are inherent in the human societies in the long run. Perhaps this calls on us to react with the developments and look for solutions and develop options and alternatives and ways of confronting social, economic problems that lead to deviation and crime committing. The importance of this study which deals with the subject of crime in (Haggah Governorate) lies in combating the crime and clarifications of the social, economic, and demographical factors and their relations with crime, and also looking for the factors which are influencing impelling and encouraging committing crime with the purpose of reaching the best results and further protecting the society and immunizing it from the spread of crime in the study area.

It was disclosed by the results of this study socially that crime in Haggah Governorate, crime by males are 95.5% concentrating on age group, 20 – less than 40 years) and 22.3%. the results of the study concluded that most of the criminals are married. Also the results of this study disclosed that ratio of crime went up in the low educated (Illiterate – needs reads and writes), 67.2%. The results of this study also disclosed spread of evidences of carrying arms and tribal revenge in the study area. They also disclosed rising crime ratio in the study area in view of the low economic situation. It made a link between low income and high level of crime, as well as high level of unemployed criminals and those employed in agricultural land boundaries and locations. The results of this study also crimes of assaulting persons – are more than other crimes concentrated on the districts which are in or near places central businesses (C.P.D.), which are under pressure of over-populations, constructions of trade and other factors which assisted or induced committing crime.

In the light of the results of the study, some recommendations were taken on combating and controlling crime, and combating social problems in our country and serving scientific research in this field, undoubtedly is important mission in the development of strategies of combating crime and achievements of security and social stability.

منهجية الدراسة

**أولاً: المقدمة:**

تعتبر الجريمة بأنواعها إحدى المشكلات الاجتماعية المتفاقمة في المجتمعات البشرية . فالجريمة ظاهرة بشرية تحدث دائماً في أي زمان ومكان، وهي تتباين في حدوثها ، وتختلف من دولة إلى دولة أخرى ، كلاً حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية السائدة في المجتمع والتي تؤثر سلباً على حياة الفرد والمجتمع .

لذلك فالجريمة من صلب اهتمام الجغرافيا ومن موضوعاتها الجوهرية ، فالجغرافيا تدرس الإنسان ونشاطه ضمن البيئة التي يعيش فيها . فقد اهتم الجغرافيون بدراسة المشكلات التي تنجم عن حركة المجتمع وتطوره ، حيث بدأت في المرحلة الحديثة مع بداية سبعينات القرن الماضي عندما تعاظم الاهتمام بدراسة الجريمة جغرافياً وظهرت ثلاثة اتجاهات لذلك وهي :

**الاتجاه الأول :** يتعلق بدراسة الجريمة إقليمياً وصلتها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمناطق .

**الاتجاه الثاني :** الذي يتناول اعتماد تقنيات تحليليه للتوزيعات الجغرافية مثل تحديد الأنماط واعتماد تسهيلات الحاسب الآلي في رسم الخرائط وتحليلها.

**الاتجاه الثالث :** الذي يتناول دراسة الجريمة على مستوى الفرد بحثاً عن الأسباب المباشرة لها([[1]](#footnote-1)) .

إذن فالجريمة هي من أكبر المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع ، وتعرقل تنفيذ الخطط التنموية ، وتشيع الفوضى والاضطراب ، مما يعكس نفسه سلباً على حركة النمو الاجتماعي والتطور الحضاري وتفقد المجتمع أهم العناصر الظروريه لاستمرار حركة النماء والإنتاج والازدهار الحضاري .

ويمكن القول أن الوقاية من الجريمة هي عمليه إيجابيه كبرى شاملة لعمليات مترابطة في مجالات اجتماعية ، تهدف إلي حفظ المجتمع من أشكال الخروج على القانون الشرعي والاجتماعي ، وتحتل المقام الأول ضمن اهتمامات الدول والمنظمات العالمية ، إذ أن الاستقرار في الحياة العامة والازدهار الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كل ذلك رهنٌ بسلامة المواطن في نفسهِ وحياتهِ ومالهِ وعرضه ، والجريمة تشكل تهديداً مباشراً لهذه السلامة بما تحمله من خطر على كيان الفرد والمجتمع ، وبما تحدثهُ من اضطراب في الحياة وزعزعه في المجتمع .

 لذلك كانت عملية صون وحدة المجتمع وترسيخ قوى التضامن والتماسك الاجتماعي بين أعضائه وتحقيق الرفاهية والأمن والاستقرار الاجتماعي لأفراده وفئاته الاجتماعية المختلفة ، مطلباً أساسيا لكل مجتمع إنساني متحضر([[2]](#footnote-2)).

ومن هنا يأتي الاهتمام بموضوع دراسة الجريمة في محافظة حجة , كونها أبرز المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الإنسان في منطقة الدراسة ، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سلوك الفرد والمجتمع . ولأهمية هذه الدراسة فقد قسمت إلى أربعة فصول: (الأول) يتناول منهجية الدراسة ومفهوم الجريمة وأنواعها ، ويقدم الفصل الثاني : تطور الجريمة واتجاهاتها في الجمهورية اليمنية ومحافظة حجة والمقارنة بينهما، من حيث ترتيب مجموعات الجرائم، والاتجاه العام للجرائم والتذبذب السنوي لارتفاع وانخفاض مجموعة الجرائم، خلال الفترة 1995-2006م، ويقدم الفصل الثالث : الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالجريمة، ويقدم الفصل الرابع : التوزيع الجغرافي لمعدلات الجرائم المتوطنة لكل10.000 نسمة، حسب المديريات في محافظة حجة، خلال الفترة 2000-2006م , وتوضيحها في خرائط ، والتعرف على المديريات التي تتركز فيها الجرائم خلال مدة الدراسة بحسب أنواعها .

وتختم هذه الدراسة بأهم النتائج والتوصيات لمكافحة الجريمة والحد منها في منطقة الدراسة .

**ثانياً: أهمية الدراسة :**

تشهد محافظة حجة نمواً سكانياً متصاعداً ، حيث بلغ عدد سكانها (1,479,568) نسمة ، حسب تعداد 2004م([[3]](#footnote-3)) ، وتبلغ مساحتها (8594)كم2 ، إلا أنها تعاني من مشكلة الجريمة وتفاقمها يوماً بعد يوم ، حيث بات في كل حين وأخر اعتداء الإنسان على أخيه الإنسان ، بالقتل والسرقة بالإكراه أومن غفلة ، ويرشي ويرتشي ، وخيانة الأمانة ويحتال وينصب ، وينتهك الحرمات والأعراض ، ويعتدي بالضرب والجرح والإيذاء بكل أنواعه ، لا سباب وعوامل عديدة ومختلفة منها اجتماعية واقتصاديه وغيرها . و تكمن أهمية الدراسة في الآتي :

1. يعد موضوع جغرافية الجريمة من الموضوعات المعاصرة ذات الأهمية ، لكونه يوفر للمخطط الأمني والاجتماعي أرضية علمية ، يستند عليها في صناعة القرارات المناسبة لمعالجة مشكلة الجريمة والسلوك الإنحرافي في محافظة حجة، وتضمينها في سياسات وإجراءات تنفيذية .
2. تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح العوامل الاجتماعية والاقتصادية و الديموغرافية وعلاقتها بالجريمة ، وما ينجم عنها من أضرار تمس بالإنسان والمجتمع .
3. الوصول إلى نتائج تعزز وقاية المجتمع وتحصينه من انتشار ظاهرة الجريمة ، من خلال التحليل والتشخيص للعوامل المؤثرة والدافعة والمشجعة على ارتكاب الجريمة .
4. كما أنها ستفيد الجغرافيين والمخططين ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة المحلية في محافظة حجة عند وضع الخطط للحد من انتشار ظاهرة الجريمة و آثارها السلبية على الفرد والمجتمع .

**ثالثاً: مشكلة الدراسة :**

يعاني مجتمع الدراسة – محافظة حجة – العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مثل انتشار ظاهرة الثأر القبلي ، انتشار ظاهرة حمل السلاح ، ارتفاع نسبة الأمية ، انخفاض فرص العمل وانتشار البطالة ، انتشار ظاهرة الفقر ، كذلك كبر حجم الاسره والكثافة السكانية ... وغيرها .

لذا نلاحظ أن كل هذه الأمور والأسباب والمشاكل تجعل من موضوع الجريمة ومتغيراتها مشكلة خطيرة ، تهدد أمن ومستقبل الفرد والمجتمع ، لذا تم تحديد مشكلة الدراسة في الآتي :

1. ما حجم الجريمة وانتشارها في محافظة حجة ؟
2. ما علاقة الحجم السكاني والكثافة السكانية بارتفاع معدل الجريمة في محافظة حجة ؟
3. ماعلاقة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بارتفاع معدل الجريمة في محافظة حجة ؟
4. ماهي أنواع الجرائم المتوطنة في محافظة حجة ؟
5. ما مدى اختلاف توزيع معدلات الجرائم في مديريات محافظة حجة ؟

**رابعاً: فرضيات الدراسة :**

وهي عبارة عن إجابات لتلك التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة :

1. تنتشر الجريمة في محافظة حجة بأعداد كبيره وتختلف من مديرية لأخرى
2. لا توجد علاقة بين الحجم السكاني والكثافة السكانية وارتفاع الجريمة في محافظة حجة.
3. توجد علاقة بين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وارتفاع الجريمة في محافظة حجة .
4. تعد مجموعة جرائم الاعتداء على الممتلكات من الجرائم المتوطنة على ماعداها من الجرائم على مستوى محافظة حجة .
5. يتباين توزيع معدلات الجرائم في مديريات محافظة حجة .

**خامساً: أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي :

1. دراسة تطور واتجاه مجموعة الجرائم في الجمهورية اليمنية ومحافظة حجة والمقارنة بينهما ، خلال الفترة 1995-2006م .
2. التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة وعلاقتها بالجريمة .
3. تحديد نوعية الجرائم المتوطنة وأسبابها في محافظة حجة .
4. توزيع معدلات الجرائم لكل 10.000 نسمة , حسب مديريات محافظة حجة ، خلال الفترة 2000 – 2006م , و تحديد المديريات التي تتركز فيها الجرائم .

**سادساً: حدود الدراسة :**

قسمت حدود الدراسة إلى حدود جغرافية وحدود زمنية وهي على النحو الآتي:

**أولاً: الحدود الجغرافية :**

تشمل منطقة الدراسة محافظة حجة ، والتي تبلغ مساحتها حوالي (8594 كم2) ، وتقع في الركن الشمالي الغربي للجمهورية اليمنية ، كما هوا موضح في الخريطة رقم (1). وتمتد إحداثيتها بين دائرتي عرض (15.32 ْ– 16.42 ْ) شمالاً ، وبين خطي طول (42.30- 43.43 ْ) شرقاً . ويحدها من الشمال محافظة صعده والمملكة العربية السعودية (جيزان ) ، ويحدها من الجنوب محافظتي المحويت والحديدة , ويحدها من الشرق محافظة عمران ، ويحدها من الغرب البحر الأحمر.

وتطل على البحر الأحمر بساحل طوله (62 كم ) في مديرية ميدي وجزء من مديرية عبس ، ويتبع المحافظة (35 ) جزيرة ، وتقسم إلى 31 مديرية كما هو موضح في الخريطة (2)([[4]](#footnote-4)) .

**ثانياً الحدود الزمنية :**

حددت هذه الدراسة بفترتين وهي كالتالي :

1. الفترة الأولى: وتمتد من عام 1995 – 2006م ، وتشتمل على تحليل اتجاهات مجموعات الجرائم على المستويين – الدولة والمحافظة خلال الفترة المذكورة.
2. الفترة الثانية: وتمتد من عام 2000 -2006م وتشتمل على تحليل أعداد الجرائم وعلاقتها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية حسب مديريات المحافظة ([[5]](#footnote-5)• ) .



المصدر: الجمهورية اليمنية ، وزارة الأشغال العامة، مصلحة المساحة العامة ، صنعاء 2005م

خارطة ( 1 )

منطقة الدراسة في الجمهورية اليمنية



المصدر: الجمهورية اليمنية ، وزارة الأشغال العامة، مصلحة المساحة العامة ، صنعاء 2005م

خارطة ( 2 )

التقسيم الإداري لمحافظة حجة

2

**سابعاً: منهجية الدراسة :**

إن مناهج البحث الجغرافي التي تتضمن في دراسة مشكلة الجريمة في محافظة حجة تتكون من المناهج الآتية :

1- المنهج الوصفي 2- منهج التحليل الكمي 3- المنهج الإستنتاجي .

 وسوف نحدد في إطار تلك المنهجية الوظيفة البحثية لكل منهج لتتكامل فيما بينها لتحقيق أهداف الدراسة .

أولا المنهج الوصفي : والذي نتناول من خلاله وصف ظاهرة الجريمة وانتشارها في محافظة حجة .

ثانياً: منهج التحليل الكمي : والذي يستخدم لتحليل ظاهرة الجريمة من خلال الدراسة الميدانية لجمع البيانات عن الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية وتحليلها في منطقة الدراسة .

ثالثاً: المنهج ألاستنتاجي : والذي نتناول به مخرجات الدراسة والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة .

**ثامناً : أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة هي :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| 1- معدلات الجرائم الخام = | عدد الجرائـم | × 10.000 نسمة |
| عدد السكـان |

لقد اعتمد الباحث على تعداد عام2004م في حساب عدد السكان، لذا تم حساب المعدلات الخام للفترة من 2000-2006م، ثم تم توزيع هذه المعدلات على خرائط لمحافظة حجة . ولتفادي التفاوت الواضح في معدلات الجرائم بين مديريات المحافظة ، تم تصنيفها إلى أربع فئات مديريات ذات معدلات جرائم مرتفعة جداً، ومرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة وتم تحديد الفئات على أساس المدى من الفرق بين أعلى معدل وأدنى معدل، وفقا للمعادلة التالية:

**2 - معادلة ستيرجس([[6]](#footnote-6)):**

عدد الفئات = 1 + 3.322 × لوغاريتم عدد المفردات

|  |  |
| --- | --- |
| طول الفئة = | المـدى |
| 1 + 3.322 × لوغاريتم عدد المفردات |

**3 - معامل ارتباط "بيرسون":**

يستخدم لتوضيح قوة الارتباط ونوعه بين متغيرين، أحدهما ثابت (الجريمة)،وبين متغيرات تابعة (الحجم السكاني ، الكثافة السكانية...الخ)، ويتم عن طريق المعادلة الآتية:

|  |  |
| --- | --- |
| ر = | ص ( س – س-)([[7]](#footnote-7)) |
| مجـ(س – س-)2 مجـ(ص – ص-)2 |

4- نسبة التركز ألموقعي "معامل التوطن Location Quantitative ":

L.Q ويتم حساب هذا المعامل (L.Q) بالخطوات الآتية:

أ- قسمة أعداد جرائم نوعية معينة "القتل مثلاً" على مستوى المحافظة/ إجمالي أعداد الجرائم على مستوى المحافظة.

ب- قسمة أعداد جرائم نفس النوعية "القتل مثلاً" على مستوى المديرية / إجمالي أعداد الجرائم في نفس المديرية.

ج- قسمة نسبة مجموعة معينة من الجرائم في المحافظة , على نسبة نفس النوعية من مجموعة الجرائم في الجمهورية ، بمعنى قسمة ناتج (ب) على ناتج( أ ) ويكون الناتج هو معامل التوطن (L.Q)([[8]](#footnote-8)).

د- إن مجموعة الجرائم التي يكون ناتج معامل التوطن أكبر من الواحد الصحيح، تتميز بتوطن هذه الجريمة، والعكس صحيح بالنسبة لمجموعة الجرائم التي تحصل على قيمة أقل من الواحد الصحيح.

6- استخدام الأشكال البيانية وخرائط التوزيعات الكمية لظاهرة الجريمة في محافظة حجة.

**تاسعاً: إجراءات الدراسة:**

مرت الدراسة بأربع مراحل وهي على النحو التالي:

**المرحلة الأولى:**

اطلع فيها الباحث على المصادر والدراسات السابقة في جغرافية الجريمة وعلاقتها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

**المرحلة الثانية:**

بدأ فيها الباحث بجمع المادة العلمية واعتمد على التقارير الأمنية لمحافظة حجة، الصادرة من وزارة الداخلية إدارة الأمن العام، شعبة الإحصاء الجنائي، التقارير السنوية لعدد الجرائم - للمدة من 1995-2006م، وكذلك من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد عام 2004م، محافظة حجة.

وجدير بالذكر أن هناك اختلافاً في أعداد المديريات الخاصة بتعداد السكان عن تلك التي تم على أساسها تسجيل الجرائم، فعلى سبيل المثال مديريتي وضرة وحجة، لهما تعداد خاص من الناحية السكانية، أما من حيث تسجيل الجرائم فقد ضمت الأولى إلى مديرية مبين، لأنها كانت تابعه لها قبل التقسيم الإداري الجديد عام 1999م , وكذلك مديرية حجة كانت تتبع المدينة([[9]](#footnote-9)).

**المرحلة الثالثة:**

مرحلة الدراسة الميدانية حيث تم الحصول على موافقة رسمية من إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية، بأخذ موافقة مصلحة السجون على زيارة السجن المركزي لمحافظة حجة (سجن النصيرية) خلال الفترة من 10/7 إلى 10/8/2009م ومن خلال الزيارات الميدانية ومقابلة النزلاء في السجن المركزي لمحافظة حجة تم اتخاذ الإجراءات التالية:

**أ- أسلوب جمع البيانات:**

لكبر حجم نزلاء السجن المركزي لمحافظة حجة (سجن النصيرية) والذي بلغ 1550 سجيناً ، من مختلف المديريات في المحافظة ، حيث قام الباحث بإتباع أسلوب العينة العشوائية المنتظمة واخذ عينة بنسبة 20% من حجم السجناء وذلك لدراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالجريمة في المحافظة , حيث تم تحديد حجم العينة بعدد 310 سجيناً ، ثم تم تبويب وجدولة البيانات وتعامل معها بأساليب مختلفة للحصول على نتائج معينة كما سوف يتبين فيما بعد.

**ب- أداة جمع العينة:**

اعتمدت على المقابلات الشخصية لعينة من الجناة وتوزيع استمارات الاستبيان والتي تتكون من العديد من الأسئلة مشتملة على البيانات الآتية:

1- الخصائص الديموغرافية (الجنس – العمر ) .

2- الخصائص الاجتماعية (أعزب – متزوج – مطلق – أرمل).

3- الخصائص المهنية والمستوى العلمي.

4- الخصائص الاقتصادية (الدخل)([[10]](#footnote-10)• ) .

5- نوع الجريمة ومكان وقوعها .

 6- أسباب الجريمة .

**المرحلة الرابعة:**

جرى فيها تبويب البيانات طبقا لخطة الدراسة ، والوصول إلى أحسن النتائج والتوصيات لمكافحة الجريمة والحد منها في منطقة الدراسة .

**عاشراً: صعوبات الدراسـة:**

1- قلة الدراسات التخصصية في جغرافية الجريمة في اليمن عموماً وندرتها في محافظة حجة خصوصاً.

2- ضعف أرشفة البيانات وتسجيلها بشكل صحيح وخاصة في أقسام المديريات.

3- صعوبة الحصول على البيانات الإحصائية للجرائم، لعدم وعي القائمين عليها بأهمية الدراسة ولما تقتضيه الخصوصية السرية في وزارة الداخلية.

4- عدم الاهتمام بتسجيل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة وتحديد أنواع الجرائم والأسباب التي أدت إلى ارتكابها بشكل مفصل ولكل مديرية, وإنما تم ذكرها بشكل إجمالي.

5- رفض الجناة أو النزلاء تسجيل أسباب الجرائم في استمارات الاستبيان التي وزعت لهم داخل السجن، وذلك لاعتقادهم أن الاعتراف بسبب ارتكاب الجريمة أكبر دليل وبرهان ضدهم، باستثناء بعض منهم قاموا بتسجيل أسباب وقوع الجريمة.

**الحادي عشر: الجريمة وعلاقتها بالجغرافيا**

لقد إهتم الباحثون بموضوع الجريمة وعلاقتها بالجغرافيا خلال القرن التاسع عشر بدراسة الجريمة إقليمياً وتأثير علاقتها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والديمواغرافيه لسكان المناطق , وكذلك أثر المناخ على نوعية وكمية الجرائم ، لذلك درس كتيليه QUETEIET هذه العلاقة ، وأعتمد في دراسته على الإحصاءات الأمنية لفرنسا في الفترة 1826- 1830م, وهنا لاحظ أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد عددها في فصل الصيف ، بينما جرائم الاعتداء على الممتلكات تسود في فصل الشتاء([[11]](#footnote-11)).

قام جوري ( Guerry )عام 1833م بدراسة عن الجرائم في فرنسا، وتبين له أن هناك علاقة قوية بين البيئة والمناخ من ناحية وبين نوعية الجرائم ومعدلاتها ، ففي فصل الشتاء تكثر الجرائم ضد الأموال والممتلكات ، على حين ترتفع معدلات الجرائم ضد الأشخاص في فصل الصيف ، وفي نفس الوقت تناول أثر عوامل أخرى مثل الكثافة السكانية والمستوى التعليمي([[12]](#footnote-12)).

وبالمقارنة مع الدراسات البيئية فإن جغرافيوا الجريمة قد اعتمدوا طرقاً إحصائية أكثر تطوراً وتعقيداً ، ولكن النتائج التي توصلوا إليها قد عززت نتائج سابقيهم في عقد الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي ، مؤكدين العلاقة بين معدلات الجريمة وبعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ، فالنسبة العالية من الجناة هي عناصر شابة عاطلة عن العمل دون خبرة مهنية وبمستوى تعليمي متدني ، وينتمون إلى عائلة كبيرة مفككة ويعيشون في حالة ازدحام سكني وفي مساكن متدهورة العمران ومتدنية المعيار.

وقد شكلت العلاقة بين مناطق سكن الجناة وأماكن حدوث الجريمة مادة أساسية للدراسات الجغرافية الحديثة([[13]](#footnote-13)) .

 و هناك العديد من الدراسات الأمريكية ، التي تناولت أثر العديد من العوامل البيئية على معدل الجريمة ، واعتمدت معظم الدراسات على تقسيم منطقة الدراسة على عدة أسس منها : "الكثافة السكانية ، معدل المواليد والوفيات ، ظروف المسكن والغذاء وغيرها "، وخلصت إلى وجود علاقة قوية بين معدلات الجرائم وبين العشوائيات SlumAreas ، ومن خلال ذلك توصلت إلى نتيجة مؤداها أن هناك علاقة عكسية بين الجريمة وبين الظروف الاجتماعية والاقتصادية([[14]](#footnote-14)) .

**الثاني عشر: الدراسات السابقة في جغرافية الجريمة**

هناك العديد من الدراسات المتوفرة عن الجريمة في الوطن العربي، لذا يتم ذكر بعض منها في هذا الدراسة , وقد روعي فيها تقارب المنهج مع هذه الدراسة ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

**أولا**: دراسة الأصم عبد الحافظ أحمد الأصم "الجريمة في السودان " ، دراسة لبعض جوانبها المكانية , عام 1411هـ ، ومتخذاً من المنهج الإيكولوجي سبيلاً لذلك، وأوضح أن هناك عدة عوامل مؤثرة في الجريمة السودانية منها:

1. انخفاض معدل الجريمة السودانية عام 1983، بسبب تطبيق الشريعة الإسلامية.
2. ارتفاع معدل الجريمة في المناطق ذات الأحجام السكانية الكبيرة.
3. الجرائم في السودان معظم مرتكبيها ذكور بنسبة (98%) ثم النساء 75,0% وأخيراً الجناة الأحداث.
4. أوضح العلاقة بين نوعية وحجم الجريمة وبين توزيع السكان واستخدام الأرض.
5. أثر المشاكل البيئية ومنها الجفاف -وما ترتب عليه من كثرة اللاجئين- على زيادة معدلات الجريمة، يضاف إلى ذلك سوء شبكة النقل والمواصلات وخاصة في الجنوب، وتدني المستوى الشرطي من حيث العدد والعدة.
6. ربط بين زيادة معدلات حدوث الجريمة وبين زيادة معدلات التحضر([[15]](#footnote-15)).

 **ثانيا:** دراسة محمد مدحت جابر ، "الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية", عام 1987م, وقد خلص إلى عدة نتائج منها:

1- ارتفاع نسبة جرائم الاعتداء على الممتلكات على ما عداها من الجرائم، وأرجع ذلك إلى الرخاء الاقتصادي الذي عاشته مدن الخليج.

2- ربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية – وخاصة تدني حجم السكان وارتفاع نسبة الأجانب، وبين ارتفاع معدلات الجرائم، كذلك أشار إلى قلة إسهام الإناث في الجريمة الخليجية([[16]](#footnote-16)) .

 **ثالثاً**: دراسة أخرى قام بها سعيد ناصر عبد الله مرشان ، الأنماط المكانية لجريمة السرقة في مدينة الرياض , دراسة في جغرافية الجريمة ,عام 1991م. وتناول فيها تطور جريمة السرقة في الفترة 1389-1408هـ، وتوصل إلى أن جريمة السرقة في تزايد مطرد من سنة لأخرى، كما أنها تحتل المرتبة الأولى بين الجرائم الجنائية سواء على مستوى المملكة أو المدينة، وأرجع ذلك إلى النهضة التي تشهدها المملكة ومصاحبة ذلك زيادة أعداد القادمين للعمل، مما ساعد على زيادة أعداد الجرائم.

 أما من حيث الخصائص الاجتماعية، إن الجريمة في المملكة جرائم ذكور بنسبة 94.7%، وتتركز الجريمة في الفئة العمرية (22-29)، وربط بين الدخل المنخفض وزيادة أعداد مرتكبي الجريمة، وتوصل إلى أن معظم الجناة عزاب (64.8%)([[17]](#footnote-17)).

**رابعاً** : دراسة أحمد فارس ألعيسي، بعنوان "جريمتي السرقة والقتل في مدينة البصرة" تحليل جغرافي سنة1996م , أطروحة دكتوراه . وقد حددت في هذه الدراسة أقاليم الجذب وأقاليم تصدير المشاكل، وتم تحليل العلاقة الإحصائية بين متغيري مكان وقوع جريمتي السرقة والقتل ، ومكان سكن المتهمين مع (29) متغيراً تتعلق بالبيئة ومهنة المتهمين والتركيب العمري والمستوى التعليمي لهم.

وقد أثمر التحليل عن عدة نتائج هامة منها على سبيل المثال:

1- أن للحجم السكاني في المنطقة السكنية علاقة إحصائية قوية بحجم جرائم السرقات التي تحدث فيها.

2- ليس لمسقط رأس المتهمين بالسرقات علاقة إحصائية بأماكن وقوعها أو مناطق سكن المتهمين.

3- يمارس المتهمون بالسرقة من الفئة العمرية (31-35) سنه جرائمهم خارج مناطق سكنهم، أكثر من مناطق سكنهم، وأن الفئة العمرية من (18-25) سنة، تكثر جرائم السرقة في مناطق سكنهم أكثر من خارجها.

4- كما بينت الدراسة أن المتهمين بجريمة السرقة ممن لديهم معرفة بسيطة بالقراءة والكتابة سرقاتهم في مناطق سكنهم وخارجها.

5- كذلك تكون سرقات المتهمين من حملة شهادة الدراسة المتوسطة خارج مناطق سكنهم أكثر مما يمارسونه فيها.

6- ارتبطت مهن المتهمين بالسرقة من العسكريين، الأمن الداخلي، الطلاب، العمال، بأماكن سكنهم، أكثر من خارجها .

7- ليس للحجم السكاني في المنطقة السكنية علاقة إحصائية بجرائم القتل فيها، ولكن ظهرت علاقة متوسطة القوة بين المساحة ومكان سكن المتهمين وأماكن حدوث جرائم القتل.

8- ليس للكثافة السكنية علاقة قوية بجرائم القتل سواء من حيث مكان وقوعها أو سكن المتهمين بها .

9- ارتبطت جرائم القتل بالفئتين العمريتين (18-25)، (26-30) سنة

 بعلاقة قوية جداً , وكانت أضعف علاقة لها مع الفئة العمرية (36-40)

10- كان لمهنة العاملين في قوى الأمن الداخلي من المتهمين أقوى العلاقات الإحصائية بجرائم القتل، يليهم الحراس والسواق. ارتبطت جرائم القتل إحصائياً بالمتهمين من حملة شهادة الدراسة الابتدائية والأميين بدرجة قوية جداً ([[18]](#footnote-18)).

**خامساً: دراسة على سلامة القسيم، عام 1989:**

 التي أجريت حول "ظاهرة انحراف الأحداث" في مدينة أربد وضواحيها، مدينة تقع شمال الأردن، وهي رسالة ماجستير، مقدمة إلي جامعة اليرموك في الأردن ، حيث لخصت هذه الدراسة عدة نتائج وهي:

- أن عدد الأحداث الجانحين تتباين من عام لآخر، فمثلاً تدنت نسبة الانحراف في مدينة أربد عام 1984م بسبب الطفرة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، بينما ارتفعت في مرحلة الركود الاقتصادي.

- كما أكدت الدراسة أن نسبة ظاهرة الانحراف ترتفع عند الذكور وتنخفض بالنسبة للإناث، وهذا يعود إلى ثقافة المجتمع الأردني التي تمنح الفتى حرية أكبر من الفتاة وإلى اشتراكه بالحياة العامة بصورة أكبر. كما كشفت الدراسة أن جنوح الأحداث تزداد بازدياد سنه، ويمكن تفسير هذه النتيجة في المرحلة العمرية من 16-18 سنة، يكون الحدث في مرحلة المراهقة والمغامرة، واتجاهه إلى جماعة السوء يقود إلى ارتكاب السلوك الجانح.

- كما أكدت الدراسة أن لمنطقة السكن أثر على ارتكاب الجريمة، فهي ترتفع في المدينة عنها في الريف، وذلك بسبب توفر وسائل اللهو وانتشار البيئة المناسبة للانحراف ، وزيادة عدد السكان والازدحام وضعف صلة القرابة. كما أكدت الدراسة على أن طلاب المدارس على اختلاف مراحلهم التعليمية يمثلون الغالبية العظمى من الأحداث الجانحين، يليهم الحرفيون، ثم عمال الخدمات ثم العاطلون عن العمل، وذلك لأن طلاب المدارس يشكلون نحو ربع سكان مدينة أربد، ولأن هناك تسرب من المدارس ، لرغبة الحدث في توفير مبلغ من المال، وبأي طريقة لسد حاجاته. وأيضاً لكثرة الإجازات المدرسية التي تتيح الفرصة للطلاب لممارسة نشاطاتهم خارج أسوار المدرسة والمنزل، فعدد الأيام التي يداومها الطالب في المدرسة بالأردن تبلغ نحو 181 يوماً فقط من أصل 365 يوماً([[19]](#footnote-19)) .

- كشفت الدراسة على أن هناك تقارباً بين نسبة الأحداث الجانحين الذين يسكنون في منازل صغيرة أو متوسط الحجم، وبين من هم يقطنون في مساحات مختلفة من البيوت، إلا أن عدم الراحة النفسية المتسببة عن المشاجرات العائلية الناجمة عن ضيق المنزل لها أثرها الواضح في زيادة نسبة الجنوح([[20]](#footnote-20)) .

مما تقدم نخلص إلى أن الانحراف والإجرام في المدينة تعد من الموضوعات التي يمكن أن تتناولها الجغرافيا بالدراسة والتحليل بهدف الوقوف على أثر العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على سلوكيات الإنسان غير المرغوب فيها.

المبحث الثاني

مفهوم الجريمة و أنواعها

**أولاً : مفهوم الجريمة :**

لم يرد تعريف الجريمة تعريفا محددا, وهذا أسلوب حسن يبعدنا عن المشاكل والخلافات , وسوف نوضح بعض التعريفات للجريمة التي نهجت عليها معظم التشريعات الجزائية المعاصرة , تاركة مجال التعريف للفقهاء في شتى تخصصاتهم . ومنهم من اعتمد في تعريف الجر يمه علي الأساس أوالباعث لتجريم تصرفات الأفراد دون الاهتمام بالركن القانوني للجريمة , ومنهم من ركز في تعريف الجريمة على إبراز الركن القانوني فيها باعتباره العنصر الأساسي لماهيتها. ويرون أن وضع تعريف محدد للجريمة لن يأتي جامعا لكل المعاني المطلوبة, وان موضوع الجريمة يتبدل بتبدل الأزمنة والأمكنة والشعوب والحضارات ومراحل تطورها([[21]](#footnote-21)) .

وسوف نحدد في هذا المبحث تعريف الجريمة القانوني والشرعي والاجتماعي ، وأنواع الجرائم الجسيمة وغير الجسيمة, وكذلك التصنيف الاجتمِاعي للجريمة.

**أولا : التعريف القانوني للجريمة :**

الجريمة هي سلوك إرادي ،إذنابي،غير مشرع، ينطوي علي قدر كبير من الضرر أو الخطورة الاجتماعية، وتتوافر فيه الأركان المقررة بالنص القانوني الذي يحظره ويبين نوع العقاب أو التدبير المقرر لمرتكبة, آي أنها كل سلوك منهي ، قانونا عنة ومعاقباً عليه وكذلك يمكن تعريف الجريمة بأنها سلوك غير مشروع (واقعة مادية أومعنوية) صادرة عن إرادة إجرامية ، قرر له القانون الجنائي ، عقوبة أو تدبيراً احترازيا([[22]](#footnote-22)) .

أو هي ((فعل صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون جزاءً لا انطوائه على مساس بحق أو مصلحه جديرة بالحماية )) , أو هي ((كل أمر يحظره الشارع عن طريق العقاب الجنائي , إذا لم يقع استعمالاً لحق أو أداء لواجب))([[23]](#footnote-23)).

وقد تحرى واضعوا هذه التعريفات إظهار عناصر الجريمة في كل تعريف، فهي فعل غير مشروع أي محرم وفقاً لقانون العقوبات، أوهي فعل ينطوي على مساس بحق أو مصلحة جديرة بالحماية ، أوهي أمر يحظره الشارع وفي ذلك إشارة إلى ركني الجريمة المادي والشرعي ، ثم هي فوق ذلك صادرة عن إرادة جنائية ،أي أنها فعل مقترن بإرادة منصرفة إلى عصيان أمر القانون الجنائي ،أي أمر النص الوارد في القانون الجنائي ، وإنزال التدبير الاحترازي المقرر لمواجهة حالة الخطورة الاجتماعية ).

وقد عرّف الجريمة قانون العقوبات الروسي الصادر في سنة 1960م إذ نص في المادة السابعة منه على أن الجريمة هي (عمل أو امتناع عن عمل يعتبر خطراً من الناحية الاجتماعية ، ومن شأنه أن يلحق الضرر بالنظام القانوني الاشتراكي)([[24]](#footnote-24)) .

وقد عرف القانون الجنائي المغربي الجريمة في المادة (110) بأنها (عمل أو امتناع مخالف للقانون الجنائي ومعاقب عليه بمقتضاه )، وهو تعريف جيد لاغيار عليه لأن المادة 132 و 134 من نفس القانون أشارتا على أن الشخص قادر على التمييز([[25]](#footnote-25)) .

 ومن العرض السابق اتضح أن تعريف الجريمة هو الذي يوضح لنا مفهوم الجريمة بأركانها الثلاثة الشرعي والمادي والمعنوي ، ويوضح لنا أيضاً الأساس المنطقي والمبرر الخلقي الذي يجعل من سلوك ما جريمة ووصف مرتكب هذا السلوك بالمجرم ، وهذا هو السبب الذي جعل معظم التشريعات الجزائية الحديثة لا تتعرض في نصوصها لتعريف محدد للجريمة تاركة ذلك للفقه المختص *.*

**ثانيا : التعريف الشرعي للجريمة :**

يمكن تعريف الجريمة شرعاً ، بأنها محظورات زجر الخالق عزوجل عنها بقصاص أوحد أوتعزير ، وهي سلوك مخالف للشريعة في شكلها القانوني اى فعل أوامتناع إذ نابي جسيم ، يعاقب عليه القانون الجنائي السائد المستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية الغراء([[26]](#footnote-26)) .

وقد عرفها فقهاء الشريعة الإسلامية، بأنها عبارة عن إتيان فعل محرم معاقب على فعله ، أوترك فعل معاقب على تركه وله جزاء عاجل في الدنيا وجزاء آجل في الآخرة , وعرفها أبو الحسن الماوردي بأنها عبارة عن ((محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أوتعزير))([[27]](#footnote-27)) .

فالجريمة تعني الإثم والمعصية وارتكاب كل ماهو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم . فقد وردت هذه الكلمة في كثير من الآيات القرآنية الكريمة، فقال تعالى (( إن المجرمين في ضلالٍ وسعر ))([[28]](#footnote-28)) , وقال تعالى ((ليحق الحق ويبطل الباطل ولوكره المجرمون ))([[29]](#footnote-29)) , وقال تعالى (قل إن افتريته فعلي إجرامي وأنا بريء مما تجرمون )([[30]](#footnote-30)) .

فالجريمة في الفقه تعني فعل مانهي الله عنه ، وعصيان ماأمر الله به بحكم الشرع وفعل ما نهي عنه بالنص أيضاً . وان هذا التعريف يتطابق مع التعريف القانوني الذي يعرفها بأنها إتيان فعل معاقب على فعله أو ترك فعل معاقب على تركه. وأجمع الفقهاء على أن العقوبات الدنيوية هي جزاء المحظورات الشرعية زجر لله تعالي عنها بحد أوتعزير ، وأن عقوبات الحدود مقدرة بكتاب الله وسنة نبيه ، أما عقوبات التعزيز فقد ترك لولي الأمر، أي للدولة أمر تقديرها بحسب جسامة الجريمة وبقدر ما أحدثته من ضرر وفساد([[31]](#footnote-31)) .

لقد اعتبرت الشريعة الإسلامية بعض الأفعال جرائم وعاقبت عليها لحفظ مصالح الجماعة ولصيانة النظام الذي تقوم عليه الجماعة ولضمان بقاء الجماعة قوية متضامنة متخلقة بالأخلاق الفاضلة، فالشريعة تشكل المقاييس الأساسية لحياة الإنسان والمجتمع" ([[32]](#footnote-32)).

**ثالثاً : التعريف الاجتماعي للجريمة**

وصفت الجريمة بأنها ظاهرة اجتماعية، في اغلب كتب علم الإجرام وأن التجريم حكم قيمي تصدره الجماعة على سلوك أفرادها سواء عاقب عليه القانون أم لا([[33]](#footnote-33)).

لذلك فالتعريف الاجتماعي للجريمة ، والذي يقوم على أساس الربط بين القيم الاجتماعية والجريمة ، فقد تعدد وتباينت آراؤه في تعريف الجريمة .

فمنهم من عرف الجريمة بأنها (كل فعل أوامتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة ) وأخر يعرفها بأنها (تلك الأفعال التي تتعارض مع المتطلبات الأساسية بحفظ المجتمع) ، وقد يرى البعض أن الجريمة هي خروج على قواعد المجتمع ، حيث أن المجتمعات البشرية – قديما وحديثا – تضع لها بعض القواعد والقوانين التي لابد أن يلتزم بها أفراد المجتمع . ومن يخرج عن هذه القواعد والقوانين يعد منحرفاً بدلاً من احترام للقانون([[34]](#footnote-34)) .

وقد عرف الجريمة العالم الايطالي (جارو فالو) بأنها (تلك الأفعال التي تعارفت جميع المجتمعات المتمدنة على تجريمها وفرض جزاءات جنائية على مرتكبيها ). فهي فعل ضار في مختلف الأزمنة وفي مختلف المجتمعات، لأنها تتعارض مع أخلاقيات المجتمع أي أن المجتمع يستنكر تلك الأفعال (مثل القتل ، السرقة ، السلب ، النهب ، الاغتصاب ([[35]](#footnote-35)) .

وحديثاً فإن الاتجاه الاجتماعي الأمريكي في تعريف الجريمة يرى بأنها أي الجريمة (سلوك مضاد للمجتمع ) ،وذلك لما تحدثه الجريمة من فوضى اجتماعية وتفكك اجتماعي قد ينشأ عنها أوتحدث الجريمة بسببه([[36]](#footnote-36)) .

ويلاحظ أيضاً أن تلك التعاريف ، تشير إلى المصالح الاجتماعية والأضرار التي قد تلحق بها دون تحديد تلك المصالح أو نوع الأضرار وجسامتها ، والجهة التي تحدد تلك المصالح والأضرار . ولذلك كان التعريف القانوني والشرعي للجريمة هو المعمول عليه لامتلاكه تلك المقومات التي لايملكها التعريف الاجتماعي .

**ثانياً : أنواع الجرائم**

يستند تقسيم الجرائم الجسيمة وغير الجسيمة في قانون العقوبات اليمني إلى الأساس الشرعي المتمثل في تقسيمها إلى كبائر وصغائر .

وتتناسب جسامة الجريمة طردياً مع مقدار الضرر الناجم عنها ضد المصلحة ، لأنها كلما عظم شأنها زاد مقدار حماية المشرع لها وكبرت الجريمة الموجهة . فما عظم أمره من المنهيات فهو كبائر (جسيمة) ومادون ذلك فهو من الصغائر (غير جسيمة ) وذلك حسب مقدار المصلحة أو المفسدة([[37]](#footnote-37)) .

 وتولت المادة (15) من قانون العقوبات اليمني تقسيم الجرائم من حيث جسامتها العقابية، فنصت على نوعين هما: الجرائم الجسيمة والجرائم غير الجسيمة.

**أولا : الجرائم الجسيمة:**

وردت في المادة (16) من قانون العقوبات اليمني بشأن تعريف الجرائم الجسيمة هي ماعوقب عليه بحد مطلقاً أو بالقصاص بالنفس أو بإبانة طرف أو أطراف وكذلك كل جريمة يعزر عليها بالإعدام أو بالحبس مدة تزيد على ثلاث سنوات . وهذا يعني أن الجرائم الجسيمة تشمل ثلاث طوائف من الجرائم هي :

**1- جرائم الحدود جميعاً:**

ووفقاً للمادة (12) من ذات القانون فالجرائم التي يجب فيها الحد هي ما بين عقوبتها نص شرعي وكانت حقاً لله تعالى خالصاً أو مشوباً بحق إنساني ويعبر عنها بالحدود وهي سبع :

(1- البغي 2-الردة 3- الحرابة 4- السرقة 5- الزنا 6- القذف 7- الشرب (شرب الخمر)([[38]](#footnote-38)) .

والمقصود بالحق المشوب أن يكون لأحد الناس شئ من الحق الخاص إلى جانب الحق العام باعتبار أن الجريمة قد مست بالضرر حقاً خاصاً ، ويضرب الفقهاء للحق المشوب مثلاً بجريمة القذف فهي جريمة حدية وعقوبتها مقررة استيفاء للحق العام ، ولكن نظراً لتعلقها ببعض خصوصيات المجني عليه فقد جعل المشرع لهذا الأخير الحق في تقديم الشكوى عنها إذا هو رأى في الشكوى مصلحة لهُ ، والحق في السكوت إذا وجد أن السكوت خيرُ له ، فصار هذا هو الشائب الذي شابت الحق العام المقرر في الحدود كقاعدة عامة([[39]](#footnote-39)).

 وقد اجمع الفقهاء على أن جرائم الحدود متميزة بصفتين:

**الصفة الأولى :** هي كون عقوبتها محددة تحديداً دقيقاً فليس لها حد أدني وحد أقصى كما أنها لاتقبل التخفيف أو التشديد .

**الصفة الثانية :** هي كون عقوبتها تجب حقاً لله تعالى فهي - بحسب الأصل لاتنشئ حقاً للعباد بحيث يستطيعون طلب استيفائه ويستطيعون العفو عنه([[40]](#footnote-40)) .

**2- جرائم القصاص :**

وقد وردت في المادة (13) من قانون العقوبات اليمني بإن الجرائم التي يجب فيها القصاص هي نوعان :

**النوع الأول :** جرائم تقع على النفس مطلقاً وتؤدي إلى القتل .

**النوع الثاني :** الجرائم التي تقع على مادون النفس ، وهي الجرائم التي تمس جسم الإنسان ولكنها لاتهلكه .

**3- الجرائم التعزيرية :**

أي الجرائم التي يعزر عليها ، بالحبس ، وقد عرفتها المادة (14) بقولها (هي كل فعل معاقب عليه بمقتضى هذا القانون )([[41]](#footnote-41)) .

ومعنى التعزير التأديب ، وقد تركت تحديد عقوبة الجرائم التعزيرية للقاضي أن يختار العقوبة في كل جريمة مما يلائم ظروف الجريمة وظروف المجرم .

**ثانياً : الجرائم غير الجسيمة:**

 وفقاً للمادة (17) من قانون العقوبات اليمني ، أن الجرائم غير الجسيمة هي التي يعاقب عليها أصلاً بالدية أو بالأرش أو بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات([[42]](#footnote-42)). وهذا يعني أن الجرائم غير الجسيمة تشمل ثلاث أقسام أيضاً هي:

1- جرائم القتل والإصابة بالخطأ ، وجرائم القتل والإصابة بشبه العمد ، إذ أن العقوبة المقررة على هذه الجرائم هي الدية أو الأرش عقوبة أصلية وليست بدلاً عن قصاص ، لأن القصاص لا يجب في الخطأ وشبه العمد .

2- الجرائم المعاقب عليها بالحبس مدة ثلاث سنوات أو أقل .

3- الجرائم المعاقب عليها بالغرامة مطلقاً مهما كان مقدار هذه الغرامة.

وهنا توجد بعض الملاحظات وهي :

1. أن جرائم الحدود والقصاص دائماً تعتبر جرائم جسيمة مهما كانت عقوبتها، في حين أن جرائم الديات و الأرش تعتبر غير جسيمة مهما كانت عقوبتها ، فالذي يكسر سن شخص من الناس عمداً وعدواناً يكون عليه القصاص وتكون جريمته ُ جسيمة ، أما الذي يقتل آخر على سبيل الخطأ أو شبه العمد فإن عليه الديه وتكون عقوبته غير جسيمة .
2. إن الجرائم التي تكون عقوبتها الغرامة فقط تكون دائماً غير جسيمة.
3. إن عقوبة الحبس هي العقوبة الوحيدة التي يصح أن تكون سبباً في وصف الجريمة بأنها جسيمة أو وصفها بأنها غير جسيمة. فإذا كان الحبس يزيد عن الثلاث السنوات فالجريمة جسيمة، أما إذا كان الحبس يقل عن ذلك فالجريمة غير جسيمة([[43]](#footnote-43)) .

**ثالثاً : التصنيف الاجتماعي للجريمة:**

وبعد الاطلاع على الإحصاءات الأمنية اتضح تنوع وتعدد الأفعال الإجرامية ، وكان من الضروري تصنيف الجرائم وفق التصنيف القانوني بشقيه الجنايات الجسيمة وغير الجسيمة ، وإن كان يهتم بالبعد القانوني فقط ، وهذا التصنيف يغفل البعد المكاني "الجغرافي" ، رغم أهميته كمؤثر في الجريمة .

وحتى يمكن دراسة هذا الكم من الجرائم يتم تصنيف هذه الجرائم وفق معايير اجتماعية ، بما يحقق للبحث أهدافه ونتائجه وفق خصوصية موضوعية . لذلك يتم تقسيم الجرائم حسب التصنيف الاجتماعي([[44]](#footnote-44)•). على مستوى الجمهورية والمحافظة إلى سبع مجموعات أساسية هي :

1- جرائم الاعتداء على الأشخاص 2- جرائم الاعتداء على الممتلكات

3- الجرائم الأخلاقية 4- جرائم الأمن العام

5- جرائم المخدرات 6- الجرائم الاقتصادية

7- الجرائم الأخرى .

وجدير بالذكر أن كل مجموعة من المجموعات السابقة تتعدد أنواع الجرائم فيها على النحو التالي :

**1- جرائم الاعتداء على الأشخاص وتتضمن :**

 أ) القتل العمد ب) القتل غير العمد

ج) ضرب أفضى إلى الموت د) الشروع في القتل

ق) سرقة بالإكراه ك) الاعتداء العمد الخفيف

 ه) الاعتداء العمد الجسيم و) التقطع

 ي) الاختطاف.

**2- جرائم الاعتداء على الممتلكات وتشتمل على :**

أ) سرقات مساكن ب) سرقات متاجر

ج) سرقات سيارات د) تسميم ماشية

ه) حريق عمد و) إتلاف مزروعات .

**3- الجرائم الأخلاقية وهي:**

أ) هتك العرض ب) القذف

ج) الزنا د) اللواط .

1. **جرائم الأمن العام :**

أ) تعطيل الاتصالات السلكية واللا سلكية

ب) مقاومة السلطات

ج) سرقات الكابلات الكهربائية د) التفجيرات .

1. **جرائم المخدرات وهي :**

أ) تجارة المخدرات

ب) تعاطي المخدرات ج) شرب الخمر .

1. **الجرائم الاقتصادية وتشتمل على :**

أ) الاختلاس ب) الرشوة

ج) تزوير أوراق رسمية د) تزوير أوراق مالية .

1. **الجرائم الأخرى :**

وهي جرائم محدودة الحدوث ، و غير قابلة للتصنيف .

**نتائج الدراسة**

توصلت هذه الدراسة وهي تبحث في موضوع الجريمة في محافظة حجة والعوامل المؤثرة فيها إلى عدة نتائج وهي كما يأتي :

1 - إن الجريمة ظاهرة بشرية ، قد يكون لها اتجاه عام خلال فترة زمنية معينة ، وعند تناول الاتجاه العام للجريمة في محافظة حجة ، خلال الفترة (1995 – 2006م ) ، يمكن القول بأنة يميل للارتفاع ، ويرجع ذلك إلي العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها الجمهورية اليمنية بشكل عام ، ومحافظة حجة بشكل خاص .

2 – عدم وجود علاقة بين الحجم السكاني وبين ارتفاع أعداد الجريمة في محافظة حجة ، حيث تتدخل العديد من الأسباب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية في تحديد أعداد الجريمة واختلافها من مديرية لأخرى في منطقة الدراسة ، وهذا يؤكد صحة الفرضية التي تقول بأنه لا توجد علاقة بين الحجم السكاني وارتفاع الجريمة في محافظة حجة .

* تبين من خلال تحليل معامل الارتباط أن هناك علاقة ارتباط متوسطة ، بين

 الكثافة السكانية وبين ارتفاع الجريمة ، بمعامل بلغ (0.49)،

 وهذا يؤكد على عدم صحة الفرضية .

3- وجود علاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع الجريمة في محافظة حجة ، وقد خلصت الدراسة من خلال معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة من النزلاء القهريين في السجن المركزي لمنطقة الدراسة مايلي :

أ - أن الجناة في الأعمار الوسيطة ( 20 – أقل من 40سنة )، أكثر إسهاماً في ارتكاب الجرائم من الفئات العمرية الأخرى ، حيث بلغت نسبتهم (72.3%) من إجمالي جرائم النزلاء.

ب - اتضح من الدراسة أن الجناة الذكور أكثر إسهاما لارتكاب الجرائم من الجناة الإناث ، فقد بينت الدراسة أن نسبة الجناة الذكور بلغت (95.5%) من إجمالي جرائم العينة ، وان نسبة الجناة الإناث بلغت (4.5%) من إجمالي جرائم النزلاء في المحافظة .

ج - كما اتضح أن للحالة الاجتماعية "الزوجية" للفرد اثر على الميل لارتكاب الجرائم، فالجناة المتزوجين أكثر ميلاً للجريمة من الجناة العزاب ، والسبب في ذلك كثرت الصعوبات المعيشية وتدني الوضع الاقتصادي الذي يواجه أفراد هذه الحالة الاجتماعية وخاصة من يعول منهم .

د - اتضح أن الجناة في المستويات التعليمية المتدنية ، أكثر ميلاً لارتكاب الجرائم من الجناة في المستويات التعليمية العالية ، فقد بينت الدراسة أن نسبة الجناة في المستويات التعليمية (أمي – يقرءا ويكتب )بلغت (67.1%) من إجمالي جرائم النزلاء ، في حين بلغت نسبة الجناة في المستويات التعليمية (دبلوم متوسط – جامعي ) ، حوالي (4.5%) من إجمالي جرائم النزلاء في منطقة الدراسة ، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين ارتفاع المستوى التعليمي للفرد وبين ارتكاب الجريمة ، اى أنة كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد قل بذلك احتمال ارتكاب الجريمة .

ه - أوضحت الدراسة أن الجناة من ذوى الدخل المنخفض، أكثر ميلاً لارتكاب الجرائم من أصحاب الدخل المرتفع ، فقد تبين من الدراسة أن نسبة الجناة من ذوى الدخل المنخفض بلغت (73.5%) من إجمالي جرائم النزلاء، وبلغت نسبة الجناة من ذوي الدخل المرتفع حوالي (7.7%) من إجمالي الجرائم، وهذا يعني أن الفقر له أثر على ارتفاع معدل الجريمة في منطقة الدراسة.

1. أظهرت الدراسة أن الجناة العاطلين عن العمل أكثر إسهاماً في ارتكاب الجرائم من الجناة العاملين ، فقد بينت الدراسة أن نسبة الجناة العاطلين عن العمل بلغت (29.4%) من إجمالي جرائم النزلاء ، في حين بلغت نسبة الجناة العاملين في القطاع الحكومي (9.4%) من إجمالي جرائم النزلاء ، كذلك يرتفع عدد الجناة العاملون في قطاع الزراعة ، حيث بلغت نسبتهم حوالي (21.2%) من إجمالي جرائم النزلاء ، ويرجع السبب في ذلك إلى كثرت الاختلافات التي تحدث بين الأفراد على حدود الأراضي الزراعية ومواقعها ، وكذلك الأراضي السكنية ، وبالتالي ارتفاع أعداد ومعدلات الجرائم في بعض المديريات .
2. كما تناولت الدراسة الثأر القبلي وأثره في ارتفاع الجريمة في منطقة الدراسة ، وقد تبين أن هناك عوامل وأسباب اجتماعية واقتصادية وشخصية ، أدت إلى بروز ظاهرة الثأر القبلي، وبالتالي ساعد على ارتفاع أعداد ومعدلات الجرائم الواقعة على الأشخاص في منطقة الدراسة .

 ح - أوضحت الدراسة أن حيازة حمل السلاح الناري كالبندقية الآلية والمسدسات والسلاح الأبيض كالجنابي والخناجر ، من أهم الأسباب والعوامل التي ساعدت على ارتفاع أعداد الجرائم بإختلاف أنواعها في منطقة الدراسة .

وهذه النتائج جميعها تؤكد على صحة الفرضية التي تنص على وجود علاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع الجريمة في منطقة الدراسة .

4- أظهرت نتائج الدراسة من خلال تحليل معامل التوطن ، أن مجموعة جرائم الاعتداء على الأشخاص من الجرائم المتوطنة على مستوى المحافظة ، خلال الفترة (2000 – 2006م ) بمعامل بلغ (1.6) ، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الرابعة: التي تقول توطن جرائم الاعتداء على الممتلكات على ماعداها من الجرائم على مستوى المحافظة.

 5 - أما فيما يختص بتوزيع الجرائم المتوطنة ومعدلاتها لكل 10,000 نسمة خلا الفترة المذكورة على مستوى مديريات محافظة حجة ، فقد خلصت الدراسة إلى أن هناك اثنا عشر مديرية تتركز فيها الأفعال الإجرامية ، بل وان هناك تركزاً واضحاً لأنواع معينة من الجرائم في هذه المديريات ، وخاصةً المناطق التي تكون حي الأعمال المركزية أوتلك القريبة منها , والتي تتعرض لضغوط بشرية وإنشائية وتجارية ... وغيرها ,وينتج عن ذلك الأهداف التي تساعد أو تغري على ارتكاب الجرائم المتوطنة .

كما بينت الدراسة أن المديريات التالية (مدينة حجة – حرض – المحا بشة – أفلح اليمن – قفل شمر – كشر – مبين – نجره – الجميمة – قارة – شرس – حيران )، تتركز فيها معدلات الجرائم الواقعة على الأشخاص باختلاف أنواعها ، وتكون في الفئة ذات معدلات جرائم مرتفعة ومرتفعة جداً على مستوى مديريات المحافظة , وإن كان الإنسان – في حد ذاته – أو ممتلكاته من ضحايا الجريمة ، فإن الأعداد المطلقة لاتعطي صورة حقيقية عن معدلات الجرائم , حيث تباينت الأسباب والعوامل التي أدت إلى ارتفاع أو انخفاض معدل الجريمة لكل 10000نسمة, خلال الفترة المذكورة على مستوى مديريات المحافظة ، ومنها انخفاض الحجم السكاني في بعض المديريات وارتفاعهُ أيضا في بعض المديريات الأخرى , التفاوت في أعداد الجرائم من مديرية لأخرى ، كما أن مورفولوجية المديريات الناجمة عن تحرك الأهداف المحتملة للجريمة وخاصةً التجارية والزراعية وسيادة نمط معين لاستخدام الأرض ، وأيضا اثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وما ينتج عنها من الجرائم ، كذلك قوة ضبط الشرطة وانتشارها وغيرها من العوامل التي ساهمت في ارتفاع أوانخفاض معدل الجريمة واختلافهُ من مديرية لأخرى في منطقة الدراسة.

تؤكد هذه الأسباب على صحة الفرضية الأخيرة , حيث أن أعداد ومعدلات الجرائم تختلف من مديرية لأخرى ، كلاً حسب الأسباب والعوامل التي تساعد على ارتكاب الجرائم في منطقة الدراسة .

ثانياً : التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإننا نوصى بما يأتي :

1. ترسيخ وتعزيز القيم الدينية من خلال المؤسسات التربوية والإعلامية، لمالها من دور إيجابي في توجيه سلوك الأفراد وتنمية عوامل الضبط الاجتماعي .
2. تفعيل دور المؤسسات التربوية في جميع مديريات المحافظة ، ورفع المستوى التعليمي للسكان ونشر مراكز محو الأمية وتعليم كبار السن بهدف القضاء على الأمية .
3. الاهتمام بالبنية الأساسية في المناطق ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية ، حتى يتكون لدى الفرد شعور باهتمام الحكومة به على قدر متساوي مع أصحاب المستويات الاجتماعية الراقية .
4. العمل على تطوير السياسة الاقتصادية والقضاء على الفقر , وذلك من خلال تكوين الجمعيات الخيرية والرعاية الاجتماعية , وتحسين الوضع المعيشي للفرد – والعمل على تثبيت الأسعار بحيث يصبح هناك نوع من التوازن والاستقرار بين الدخل وبين الأسعار ، وبالتالي يقل الميل لارتكاب الجرائم – وخاصةً الاقتصادية والسرقة منها .
5. إيجاد فرص عمل مناسب – وخاصة فئة الشباب من البنين بوصفهم عماد المستقبل وعنوانه ، من خلال توفر فرص العمل المناسبة للحد من البطالة ، ورفع مستواهم المعيشي والاقتصادي ، وكذلك إعداد برامج متكاملة لاستثمار أوقات فراغهم بما يؤمن تحصينهم ضد أنماط السلوك المنحرف ، وخاصة الجرائم الأخلاقية .
6. على جهات الاختصاص ومنها وزارة الداخلية ,إصدار القوانين اللازمة في منع حمل السلاح من دخولها جميع المدن ، وكذلك منع إطلاق الأعيرة النارية في القرى والمدن وفي التجمعات السكانية ، أثناء المناسبات الدينية والأفراح وغيرها حتى تقل الجرائم الناجمة عن إطلاق الأعيرة النارية في منطقة الدراسة .
7. الاهتمام بحل قضايا القتل الثأري بين القبائل والأفراد ، والصلح بينهم من قبل المشايخ أو (العقال )، ورجال الأمن والمحاكم الابتدائية ، والاستعجال في إصدار الأحكام والقرارات السليمة المتعلقة بقضايا الثأر وحلها جذرياً ، حتى لاتتفاقم مثل هذه الظاهرة في المجتمع , وتؤدي إلى تفشي الجريمة .
8. على شعبة البحث الجنائي , ومكتب التخطيط في محافظة حجة , توضيح البيانات التفصيلية عن الجرائم وذلك عن طريق الاهتمام بملء استمارات تسجيل الجناة ، وفيما يتعلق بمحل إقامته ومحل وقوع الجريمة بالتفصيل , وتسجيل بيانات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة والمجني عليهم , وذكر الأسباب التي أدت إلى وقوع الجريمة مفصلة حسب المديريات للاستفادة منها في البحث العلمي حول الظاهرة.
9. إقناع المسؤلين عن البيانات وأهميتها وبتيسير إعطاء المعلومات للدارسين بصورة تفصيلية وصادقة حتى يستطيع الدارس الوصول إلى أحسن النتائج .
10. على وزارة الداخلية , عقد الدورات والمؤتمرات السنوية لمناقشة القضايا والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، التي تخل وتزعزع الأمن والاستقرار في المجتمع , والعمل على حلها جذرياً , وبالتالي يقل الميل لارتكاب الجرائم ومنها المسيرات والمظاهرات ومقاومة السلطة وغيرها .
11. على وزارة الداخلية , شعبة التوجيه المعنوي , عقد الندوات والنشرات وتوعية المواطنين عن خطر الجرائم وآثرها السلبية على الفرد والمجتمع .
12. على وزارة الداخلية متابعة نتائج الدراسات والأبحاث والاستفادة منها لاقتراح سياسة وقائية ووضع برامج مناسبة للحد من الجريمة .

محتويات الرسالة

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموضوع** | **قائمة المحتويات** | **الصفحة** |
|  | **الآية** | ب |
|  | **الإهداء** | ج |
|  | **الشكر والتقدير** | د-هـ |
|  | **ملخص الرسالة** | و-ز |
| **الفصل الأول**  | **منهجية الدراسة ومفهوم الجريمة وأنواعها** | 1 |
| **المبحث الأول** | **منهجية الدراسية** | 2 |
| أولاً | المقدمة  | 2-4 |
| ثانياً | أهمية الدراسة  | 4-5 |
| ثالثاً | مشكلة الدراسة  | 5 |
| رابعاً | فرضيات الدراسة  | 5-6 |
| خامساً | أهداف الدراسة | 6 |
| سادساً | حدود الدراسة | 6-9 |
| سابعاً | منهجية الدراسة  | 10 |
| ثامناً | الوسائل الإحصائية المستخدمة | 10-12 |
| تاسعاً | إجراءات الدراسة  | 12-14 |
| عاشراً | صعوبات الدراسة | 14 |
| الحادي عشر | الجريمة وعلاقتها بالجغرافيا | 14-15 |
| الثاني عشر | الدراسات السابقة في جغرافية الجريمة | 16-19 |
| **المبحث الثاني** | **مفهوم الجريمة وأنواعها**  | 20 |
| أولاً | مفهوم الجريمة  | 20 |
| أولاً | التعريف القانوني للجريمة | 20-22 |
| ثانياً | التعريف الشرعي للجريمة | 22-23 |
| ثالثاً | التعريف الاجتماعي للجريمة | 23-24 |
| ثانياً | أنواع الجريمة  | 24 |
| أولاً | أنواع الجرائم الجسيمة | 25-26 |
| ثانياً | أنواع الجرائم غير الجسيمة  | 26-27 |
| ثالثاً | التصنيف الاجتماعي للجرائم | 27-28 |
| **الفصل الثاني** | **تطور الجريمة واتجاهاتها في الجمهورية اليمنية ومحافظة حجة والمقارنة بينهما خلال الفترة من 1995-2006م** | 29 |
| **المبحث الأول** | **التطور الكمي والنسبي للجرائم في الجمهورية اليمنية خلال المدة 1995-2006م**  | 30 |
| أولاً | الأهمية النسبية أو الترتيب العام لمجموعات الجرائم على مستوى الجمهورية اليمنية خلال المدة 1995-2006م. | 31-34 |
| ثانياً | التطور ألتأريخي للجرائم في الجمهورية اليمنية خلال المدة 1995-2006م. | 35-40 |
| ثالثاً | اتجاه وتطور الجرائم على مستوى الجمهورية خلال المدة 1995-2006م. | 40-54 |
| **المبحث الثاني** | **المقارنة بين تطور واتجاه الجريمة في الدولة ومحافظة حجة**  | **55** |
| اولاً | التوزيع العددي والنسبي للجرائم التي تم الإبلاغ عنها سنوياً خلال الأعوام 1995-2006م. على مستوى محافظة حجة | 55-57 |
| ثانياً | مقارنة جرائم المحافظة بمثيلاتها على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة 1995-2006م | 58-60 |
| ثالثاً | الاتجاه العام للجرائم في محافظة حجة خلال الفترة (1995-2006م) | 60-73 |
| **الفصل الثالث** | **الخصائص الديموغرافيه والاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالجريمة.** | **74** |
| **المبحث الأول** | **الخصائص الديموغرافيه وعلاقتها بالجريمة** | **75** |
| اولاً | العلاقة بين حجم السكان والجريمة | 75-82 |
| ثانياً | الكثافة السكانية وعلاقتها بالجريمة | 83-87 |
| ثالثاً | التركيب العمري وعلاقتة الجريمة | 88-90 |
| رابعاً | العلاقة بين النوع والجريمة | 91-94 |
| **المبحث الثاني**  | **الخصائص الاجتماعية وعلاقتها بالجريمة** | **95** |
| أولاً | أثر الحالة الاجتماعية (الزواجية) على ارتكاب الجرائم | 95-98 |
| ثانياً | المستوى التعليمي وعلاقته بالجريمة | 98-101 |
| ثالثاً | ظاهرة الثأر وعلاقته بالجريمة | 102-104 |
| رابعاً | انتشار ظاهرة حمل السلاح وأثرها على ارتكاب الجريمة | 105-108 |
| **المبحث الثالث** | **الخصائص الاقتصادية وعلاقتها بالجريمة** | **109** |
| أولاً  | الفقر وعلاقته بالجريمة | 109-112 |
| ثانياً | البطالة وعلاقتها بالجريمة | 113-116 |
| **لفصل الرابع** | **التوزيع الجغرافي لمعدلات الجرائم المتوطنة للجريمة في محافظة حجة للمدة (2000-2006م)** | 117 |
| **المبحث الاول** | **التوزيع الجغرافي للجرائم المتوطنة في المحافظة**  | 118 |
| **أولاً** | مجموعة الجرائم المتوطنة على مستوى المحافظة | 118-119 |
| **ثانياً** | التوزيع الجغرافي لمعدلات الجرائم المتوطنة على مستوى مديريات محافظة حجة خلال الفترة 2000-2006م | 119-128 |
| **المبحث الثاني** | **التوزيع الجغرافي لمعدلات جرائم الاعتداء على الأشخاص بحسب المديريات في المحافظة خلال الفترة 2000-2006م** | **129** |
| أولاً | التوزيع الجغرافي لمعدلات جرائم الاعتداء العمد الجسيم في مديريات محافظة حجة / 10.000نسمة | 131-135 |
| ثانياً | التوزيع الجغرافي لمعدلات جرائم الاعتداء العمد الخفيف في مديريات محافظة حجة / 10.000نسمة | 136-139 |
| ثالثاً | لتوزيع الجغرافي لمعدلات جرائم الشروع في القتل في مديريات محافظة حجة / 10.000نسمة | 140-143 |
| رابعاً | التوزيع الجغرافي لمعدلات جرائم الإصابة من إطلاق نار في مديريات محافظة حجة / 10.000نسمة | 144-147 |
| خامساً | التوزيع الجغرافي لمعدلات جرائم القتل العمد في مديريات محافظة حجة / 10.000نسمة | 148-152 |
| سادساً | التوزيع الجغرافي لمعدلات جريمتي التقطع والاختطاف في مديريات محافظة حجة / 10.000نسمة | 153-156 |
|  | النتائج والتوصيات  | 157 |
| اولاً | نتائج الدراسة  | 158-161 |
| ثانياً | التوصيات | 162-163 |
|  | الملاحق | 164-177 |
|  | المصادر والمراجع  | 178-182 |
|  | الملخص باللغة الانجليزية  | 183-184 |

1. () مضر خليل العمر ، محمد أحمد عقلة المومني ، جغرافية المشكلات الاجتماعية ، اربد ، الأردن ، دار الكندي للشر والتوزيع ،عام 2000م ، ص183و184. [↑](#footnote-ref-1)
2. ( ( محمد الأمين البشرى , أنماط الجرائم في الوطن العربي , أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية , مركز الدراسات والبحوث ، الرياض , 1999م . [↑](#footnote-ref-2)
3. () الجمهورية اليمنية , وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت , لعام 2004م . [↑](#footnote-ref-3)
4. () الجمهورية اليمنية , وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، مكتب التخطيط والتنمية , محافظة حجة , السمات والخصائص الطبيعية في المحافظة , ورشة عمل , عام 2007م . [↑](#footnote-ref-4)
5. (•) اختلاف الفترة الزمنية راجع إلى عدم وجود الإحصائيات الكاملة حسب المديريات من حيث الخصائص الاجتماعية الاقتصادية خلال الفترة من 1995-2006م وأن كان هناك بعض أوجه القصور في تسجيل البيانات الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة 2000-2006م. [↑](#footnote-ref-5)
6. () فتحي عبدا لله فياض، التحليل الإحصائي للبيانات الجغرافية، دار الفكر العربي، القاهرة, 1991م،ص117. [↑](#footnote-ref-6)
7. () أمين على محمد حسن ، مدخل إلى التحليل الإحصائي الجغرافي, الطباعة والنشر , القلم للخدمات المعرفية , تعز , عام 1998م . [↑](#footnote-ref-7)
8. () أكرم عبد الرزاق المشهداني , واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي , دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات , جامعة نايف للعلوم الأمنية , الرياض , عام 2005م . [↑](#footnote-ref-8)
9. () مقابلة شخصية مع المقدم/ محمد علي ألداعري، مدير مكتب التخطيط في إدارة الأمن العام بمحافظة حجة، في شهر ديسمبر، يوم الأحد الموافق 20/ 12/ 2009م. [↑](#footnote-ref-9)
10. (• ) رفض معظم الجناة تحديد دخلهم وذلك لاعتقادهم أن الباحث مندوب لجهة ما تستطيع تقديم المساعدة المادية لهم، ولكن الباحث استطاع تحديد الحالة المادية للجاني قبل دخول السجن وحسب المهنة التي يمتلكها. [↑](#footnote-ref-10)
11. () علاء الدين محمد الحسيني محمد راضي ، جغرافية الجريمة في القاهرة , رسالة ماجستير , مقدمة إلى مجلس كلية الآداب , جامعة القاهرة, عام 1995م , ص15 . [↑](#footnote-ref-11)
12. () المرجع نفسه ، ص17 . [↑](#footnote-ref-12)
13. () مضر خليل العمر ، محمد احمد عقلة المومني ،(2002م) , المرجع السابق ، ص183 . [↑](#footnote-ref-13)
14. () علاء الدين محمد الحسيني محمد راضي ، المرجع السابق ص19 . [↑](#footnote-ref-14)
15. () الأصم عبد الحافظ أحمد الأصم، الجريمة في السودان، دراسة لبعض جوانبها المكانية، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 25، 1411هـ. [↑](#footnote-ref-15)
16. () محمد مدحت جابر , الأبعاد الجغرا فيه لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية, مركز البحوث والدراسات العربية , سلسلة الدراسات الخاصة رقم 24 ¸ القاهرة , عام 1987م ،ص117. [↑](#footnote-ref-16)
17. () سعيد ناصر عبد الله مرشان، الأنماط المكانية لجريمة السرقة في مدينة الرياض، دراسة في جغرافية الجريمة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس جامعة الأمير سعود، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، الرياض ,عام1991م,ص168و174. [↑](#footnote-ref-17)
18. () مضر خليل العمر، ومحمد أحمد عقله المومني، المرجع السابق ، عام 2002م، ص195و196. [↑](#footnote-ref-18)
19. () مضر خليل العمر، و محمد أحمد عقله المومني، التركيب الاجتماعي للمدينة والجريمة ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، اربد ، الاردن, عام( 2002م), ص86 . [↑](#footnote-ref-19)
20. () مضر خليل العمر ومحمد أحمد عقلة المومني، عام 2002م،المرجع السابق, ص ,87 . [↑](#footnote-ref-20)
21. () محمد علي السّالم عيّاد الحلبي ، شرح قانون ا العقوبات ، القسم العام ، كلية الحقوق جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ،مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عام 1997م . [↑](#footnote-ref-21)
22. () حسن علي مجلي ،شرح قانون الجرائم والعقوبات اليمني , القسم العام ، النظرية العامة للجرائم ، الجزء الأول، جامعة صنعاء، كلية الشريعة والقانون، الطبعة الثانية ، 1423هـ 2002م ص55. [↑](#footnote-ref-22)
23. () علي حسن الشرفي ، شرح الأحكام العامة للتشريع العقابي اليمني ، دار المنار للطباعة والنشر , شارع الباب الأخضر ـ ميدان الحسين ، 1414هـ 1993م,ص56. [↑](#footnote-ref-23)
24. () المرجع نفسه ، ص57 . [↑](#footnote-ref-24)
25. () محمد صبحي نجم ,قانون العقوبات, القسم ا لعام , النظرية العامة للجريمة , الجامعة الأردنية 2000م . [↑](#footnote-ref-25)
26. () حسن علي مجلي ، المرجع السابق ، ص59 . [↑](#footnote-ref-26)
27. () محمد علي السالم الحلبي، المرجع السابق ، ص96 . [↑](#footnote-ref-27)
28. () ألآية 47 من سورة القمر . [↑](#footnote-ref-28)
29. () ألآية 8 من سورة الأنفال . [↑](#footnote-ref-29)
30. () الآية 35 من سورة هود . [↑](#footnote-ref-30)
31. () محمد على السالم عياد الحلبي , المرجع السابق , ص94 . [↑](#footnote-ref-31)
32. () مصلح الصالح, الضبط الاجتماعي ، الوراق للنشر التوزيع، عام 2004م. [↑](#footnote-ref-32)
33. ( ) السيد على شتا , علم الاجتماع الجنائي ، الإسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , عام 1987م . [↑](#footnote-ref-33)
34. () علاء الدين محمد الحسيني محمد راضي، المرجع السابق، ص7 . [↑](#footnote-ref-34)
35. () إبراهيم محمد عبدا لعزيز السويد، العوامل الاقتصادية وأثرها في الإجرام في دولة الإمارات العربية المتحدة ، رسالة ماجستير , مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق، جامعة عدن، 2001م, ص9 . [↑](#footnote-ref-35)
36. () المرجع نفسه ، ص21. [↑](#footnote-ref-36)
37. () حسن علي مجلي، المرجع السابق، ص74 . [↑](#footnote-ref-37)
38. ()الجمهورية اليمنية ، وزارة الشئون القانونية, القرار الجمهوري بالقانون رقم (212) ، لسنة 1994 م , بشأن الجرائم والعقوبات ، نص المواد (12،15،16،17) . [↑](#footnote-ref-38)
39. () علي حسن الشرفي، المرجع السابق، ص12 . [↑](#footnote-ref-39)
40. ()حسن على مجلي ، المرجع السابق ، ص75. [↑](#footnote-ref-40)
41. () القرار الجمهوري بالقانون رقم 212 لسنة 1994م، المرجع السابق، ص12. [↑](#footnote-ref-41)
42. () القرار الجمهوري بالقانون، المادة 17 ، لسنة 1994م ، المرجع السابق ، ص8 [↑](#footnote-ref-42)
43. () علي حسن الشرفي ، المرجع السابق ، ص70. [↑](#footnote-ref-43)
44. (•)التصنيف الاجتماعي : تم تصنيفها على أساس تقارير وزارة الداخلية ، مصلحة الأمن العام ، شعبة الإحصاء الجنائي ، محافظة حجة للمدة 1995-2006م . [↑](#footnote-ref-44)